

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

نيويورك، ٢٧ نيسان/أبريل - ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥

التقرير الوطني المقدم من الاتحاد الروسي*

١ - لقد صيغ التقرير الوطني المقدم من الاتحاد الروسي لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ وفقا للاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة الواردة في الجزء الأول من الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠، وهو يتضمن الفئات العامة من القضايا المتعلقة ”بركائز“ عدم الانتشار الثلاث التي تدرج تحتها المعلومات المقدمة، أي نزع السلاح لنووي وعدم انتشار الأسلحة النووية واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

مقدمة

٢ - لا يزال الاتحاد الروسي ملتزما بتحقيق الأهداف المشتركة في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وما برحنا ندعو إلى أهمية تعزيز وتحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٣ - وإذ يتصرف الاتحاد الروسي بما يتطابق تماما مع التزاماته التي تنص عليها المعاهدة فإنه لا ينقل إلى أي جهة متلقية، أيا كانت، أي أسلحة نووية أو أي أجهزة متفجرة نووية أخرى أو ينقل إليها السيطرة على تلك الأسلحة أو الأجهزة المتفجرة بصورة مباشرة أو غير مباشر. كما أن الاتحاد الروسي لا يساعد، بأي وسيلة كانت، أي دولة غير حائزة للسلاح النووي أو يشجعها أو يجرئها على صنع أو اقتناء أسلحة نووية أو أجهزة نووية متفجرة أخرى، أو السيطرة على تلك الأسلحة أو الأجهزة المتفجرة.

* تصدر هذه الوثيقة بدون تحرير رسمي.



٤ - ويعتقد الاتحاد الروسي بأن التقييد الصارم بأحكام المادة الثانية من المعاهدة هو أحد الضمانات الأساسية لمنع ظهور دول جديدة حائزة للأسلحة النووية.

أولا - نزع السلاح النووي

٥ - تتصرف روسيا بصورة مسؤولة فيما يتعلق بالتزاماتها الدولية في مجال عدم الانتشار النووي وتحديد الأسلحة. وبمثل تقيدها الصارم بالمعاهدات والاتفاقات الدولية ذات الصلة المبدأ الأساسي في السياسة الخارجية الروسية الواردة في الوثائق الأساسية مثل الاستراتيجية الأمنية الوطنية، ومفهوم السياسة الخارجية، والعقيدة العسكرية للاتحاد الروسي.

٦ - وكانت أول خطوة قام بها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية نحو نزع السلاح النووي الحقيقي إبرامه في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ لمعاهدة مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة المدى والأقصر مدى (المشار إليها فيما يلي باسم المعاهدة). وبات من الممكن بموجب هذه المعاهدة إزالة صنفين من القذائف النووية. وتم بموجب أحكام المعاهدة، تدمير ١ ٨٦٤ قذيفة متوسطة المدى (١ ٠٠٠-٥ ٥٠٠ كلم) وقذائف تسيارية وقذائف انسيابية قصيرة المدى (٥٠٠-١ ٠٠٠ كلم) تطلق من الأرض و ٨٢٥ منصة لإطلاق القذائف، تدميرا كاملا. وتم تعطيل عدد إجمالي من الرؤوس الحربية النووية يزيد عن ٣ ٠٠٠ رأس تفوق قوتها الإجمالية ٥٠٠ ٠٠٠ طن متري. ولا تزال المعاهدة سارية المفعول. وهي لا تزال عاملا هاما في الحفاظ على الأمن الدولي والاستقرار الاستراتيجي. ولا يزال الاتحاد الروسي ملتزما بالمعاهدة ومتقيدا بالتزاماتها بالكامل.

٧ - وأذنت معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (المشار إليه فيما يلي باسم معاهدة ستارت الأولى) والتي وقعت يوم ٣١ تموز/يوليه ١٩٩١، ودخلت حيز النفاذ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أذنت ببدء مرحلة جديدة من التخفيضات المنسقة والتي يمكن التحقق منها من ترسانة الأسلحة الهجومية الاستراتيجية التي في حوزة الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية.

٨ - وفي إطار معاهدة ستارت الأولى، كان يتعين على الاتحاد الروسي خفض عدد مركبات إيصال الأسلحة الاستراتيجية إلى ما لا يزيد عن ١ ٦٠٠ مركبة، وخفض عدد الرؤوس الحربية المنسوبة إلى هذه المركبات إلى ما لا يزيد عن ٦ ٠٠٠ رأس حربي. وقد نفذت هذه الالتزامات بالكامل وقبل الموعد المقرر. وحتى ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، التاريخ المحدد للتحقق، خُفض العدد الإجمالي للمركبات الاستراتيجية المنشورة (القذائف التسيارية العابرة للقارات، والقذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات، والقاذفات الثقيلة)

إلى ١٣٦ ١ مركبة، كما خُفض العدد الإجمالي من الرؤوس الحربية المنسوبة إليها إلى ٥٥١٨ رأسا حريبيا.

٩ - وكانت معاهدة موسكو المبرمة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية والموقعة في عام ٢٠٠٢ مساهمة روسية أخرى في نزع السلاح النووي. وتقضي أحكام هذه المعاهدة، أن على روسيا والولايات المتحدة الأمريكية أن تُخفضا بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، مستويات الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية إلى ما بين ١٧٠٠ و ٢٠٠٠ رأس، أي حوالي ثلث العدد المحددة في معاهدة ستارت الأولى. وقد استوفيت هذه الالتزامات كذلك.

١٠ - وكانت المعاهدة المبرمة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (المشار إليه فيما يلي باسم معاهدة ستارت الجديدة) في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠ في براغ، علامة بارزة أخرى في عملية نزع السلاح النووي. وحلت المعاهدة محل المعاهدتين السابقتين، معاهدة ستارت الأولى التي انقضى أجلها في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ومعاهدة موسكو المتعلقة بتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، المبرمة في عام ٢٠٠٢. وتنص أحكام معاهدة ستارت الجديدة بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية على أن يقوم كل من الطرفين بتخفيض أسلحته الهجومية الاستراتيجية والحد منها بحيث لا يتجاوز عددها الإجمالي بعد سبع سنوات من بدء نفاذها المستويات التالية:

- ٧٠٠ قذيفة من القذائف التسيارية المنشورة العابرة للقارات، والقذائف التسيارية المنشورة التي تطلق من الغواصات، وقاذفات القنابل الثقيلة؛
- ١٥٥٠ رأسا حريبيا من الرؤوس المركبة على القذائف التسيارية المنشورة العابرة للقارات والقذائف التسيارية المنشورة التي تطلق من الغواصات، وقاذفات القنابل الثقيلة؛
- ٨٠٠ من قاذفات القذائف العابرة للقارات، المنشورة وغير المنشورة، وقاذفات القذائف التسيارية، المنشورة وغير المنشورة، وقاذفات القنابل الثقيلة، المنشورة وغير المنشورة.

١١ - وفي ١ آذار/مارس ٢٠١٥، بلغ عدد المركبات الحاملة للأسلحة الهجومية الاستراتيجية المنشورة التي يملكها الاتحاد الروسي ٥١٥ مركبة وبلغ عدد الرؤوس الحربية المنسوبة إليها ١٥٨٢ رأسا بموجب معاهدة ستارت. وفيما يتعلق بقاذفات القذائف

التسيارية التي تطلق من الغواصات والقاذفات الثقيلة، المنشورة وغير المنشورة، فقد بلغ عددها الإجمالي في تاريخ التحقق ٨٩٠ قاذفة.

١٢ - وتشير هذه الأرقام، مقارنة بالبيانات الواردة في تقريرنا المقدم في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠ فيما يتعلق بتنفيذ المادة السادسة، إلى مساهمة الاتحاد الروسي المتزايدة من أجل الوفاء بالتزاماته في مجال نزع السلاح النووي. وفي السنوات الخمس الماضية، انخفض عدد وسائل الإيصال المنشورة من ٨٠٠ إلى ٥١٥ وسيلة إيصال، وانخفض عدد الرؤوس الحربية من ٣٩٠٠ رأس إلى ١٨٨٢ رأساً، أي إلى النصف.

١٣ - وتخضع الأسلحة النووية الروسية لرقابة موثوقة. ويجري تعزيز فعالية هذه الرقابة بتدابير تنظيمية وتقنية كذلك. وعلى وجه الخصوص، فإن العدد الإجمالي لمواقع التخزين النووية قد انخفض بمقدار أربعة أضعاف منذ عام ١٩٩١. وقد قامت روسيا بوضع وتنفيذ مجموعة من التدابير الرامية إلى مكافحة الأعمال الإرهابية؛ وتخضع المنشآت النووية والإشعاعية الخطرة بصورة منتظمة لعمليات تفتيش شامل لكفالة أمنها ومدى تأهبها لمنع الأعمال الإرهابية.

١٤ - وإلى جانب الأسلحة النووية الاستراتيجية، خفّض الاتحاد الروسي إلى حد كبير، بمعامل مضاعف، مخزونه من الأسلحة النووية غير الاستراتيجية. ولم تعد القدرة النووية غير الاستراتيجية لروسيا تزيد اليوم عن ٢٥ في المائة عن قدرة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في عام ١٩٩١. وعلاوة على ذلك، فإن جميع الأسلحة النووية غير الاستراتيجية التي تملكها روسيا قد نقلت إلى الفئة غير المنشورة. ومن خلال الخطوات المذكورة أعلاه فقد نفذنا مجموعة غير مسبوقه من التدابير من أجل إلغاء حالة استنفار هذه الأسلحة. وتوجد هذه الأسلحة حصراً في قواعد التخزين المركزي داخل الإقليم الوطني، وتخضع لنظام أممي عالي المستوى، يُستبعد في ظله أي سرقة محتملة، فضلاً عن الاستخدام العرضي أو غير المأذون به للأسلحة النووية.

١٥ - ولا ينشر الاتحاد الروسي أسلحته النووية خارج إقليمه الوطني بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ ولا ينقل السيطرة على أسلحته النووية إلى دول أخرى.

١٦ - ومن خلال عمليات التخفيض في الأسلحة النووية اتخذ الاتحاد الروسي تدريجيًا تدابير من أجل تكييف عقيدته العسكرية بما يتلائم والتقليل من الاعتماد على العامل النووي. وحالياً، أزال جميع الأسلحة النووية من استخدام القوات العسكرية الروسية المقاتلة. وصارت

القذائف التسيارية العابرة للقارات مهيئة لأداء عمليات قتالية ولكنها غير محددة المهام ، مما يعني أنها ليست محددة الأهداف.

١٧ - والصيغة الحالية للعقيدة العسكرية للاتحاد الروسي التي وافق عليها الرئيس فلاديمير بوتين في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ ، ذات طابع دفاعي واضح. ووفقا لهذه العقيدة، فإن استعمال الأسلحة النووية مقيد بصرامة ولا يكون مقبولا إلا في حالتين استثنائيتين فقط: في حالة الاعتداء على روسيا أو حلفائها باستخدام أسلحة الدمار الشامل وفي حالة وجود خطر يهدد وجود الدولة نفسها. وعلاوة على ذلك، فإن مفهوم ”الردع غير النووي“ قد أدرج في نص العقيدة التي تشمل مجموعة من التدابير العسكرية والعسكرية التقنية الهدف منها منع العدوان ضد الاتحاد الروسي عن طريق استعمال الوسائل غير النووية. وقد أدخلت هذه التعديلات بسبب الأخطار والتهديدات العسكرية الحالية التي تتعرض لها روسيا منذ استكمال قائمة تلك المخاطر مع أخذ البيئة الحالية في الاعتبار.

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

١٨ - في عام ١٩٩٠ ، أعلن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية عن وقف اختياري للتجارب النووية. ولم يقيم الاتحاد الروسي، الخلف القانوني للاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، بأي تفجيرات تجريبية للأسلحة النووية منذ إعلان استقلاله في عام ١٩٩١. ونحن نؤمل في هذا الاتجاه في المستقبل. ونأمل في أن تسلك البلدان الأخرى الحائزة للأسلحة النووية نهجا مماثلا.

١٩ - وصدّق الاتحاد الروسي على معاهدة حظر التجارب النووية في عام ٢٠٠٠. وهو يتبع سياسة متسقة تهدف إلى ضمان تحقيق عالمية المعاهدة وبدء نفاذها في وقت مبكر بوصفها أهم آلية قانونية دولية في مجال الحد من الأسلحة النووية وعدم الانتشار النووي. ونحن مقتنعون بأن الحظر الشامل وغير المحدود لأي تفجيرات نووية يشكل وسيلة فعالة لوقف أنشطة التطوير النوعي للرؤوس النووية.

٢٠ - ونبذل الجهود من أجل دعم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بالأشكال المتعددة الأطراف وفي الاجتماعات الثنائية، داعين الدول التي لم تنضم إلى المعاهدة، أولا وقبل كل شيء الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢، إلى التوقيع و/أو التصديق عليها فوراً وبدون أي شروط مسبقة. وما فتئ بلدنا يشارك باستمرار في تقديم قرارات الجمعية العامة من أجل دعم المعاهدة. ونشارك في اجتماعات ”أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية“ التي يعقدها وزراء الخارجية كل سنتين وفي مؤتمرات تسهيل بدء نفاذ

المعاهدة التي يدعو إلى عقدها الأمين العام للأمم المتحدة. ونشارك بنشاط في تنفيذ الإعلانات الختامية الصادرة عن مؤتمرات تسهيل بدء نفاذ المعاهدة، والتي اعتمد آخرها في عام ٢٠١٣.

٢١ - وتؤيد روسيا تأييدا كاملا الإعداد التدريجي والمتوازن لآلية التحقق من امتثال المعاهدة. ونشارك بنشاط في أعمال اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل التي تناقش فيها المسائل ذات الصلة بما في ذلك نظام التفتيش الموقعي. وقام الخبراء الروس بدور نشط في التمرين الميداني المتكامل على التفتيش الموقعي، الذي جرى في الأردن في عام ٢٠١٤، والذي كان خطوة هامة نحو إنشاء آلية تفتيش في إطار معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٢٢ - ويقوم الاتحاد الروسي بإنشاء ثاني أكبر قطاع من نظام الرصد الدولي الذي يشمل ٣١ محطة (٦ محطات أساسية و١٣ محطة ثانوية لرصد الزلازل، و٤ محطات للرصد دون الصوتي، و٨ محطات لرصد النويدات المشعة) ومختبر نويدات مشعة واحد. وبدأ الآن تشغيل ٢٦ محطة لنظام الرصد الدولي (٨١ في المائة).

٢٣ - والاتحاد الروسي مستعد لمواصلة السير على طريق التحقق من تخفيض الأسلحة النووية وعدم الرجوع عنه وفقا لالتزاماته بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، آخذا الوضع الاستراتيجي في الاعتبار ومراعيا لتطور العوامل التي تؤثر على الاستقرار الاستراتيجي.

٢٤ - ولا يمكن نزع السلاح النووي دون مراعاة الاتجاهات السائدة حاليا في مجال أسلحة الدفاع الاستراتيجي. ويؤثر بناء قدرات مضادة للقذائف في أوروبا وفي العالم على الاستقرار الاستراتيجي. ويمكن أن تشكل منظومة القذائف المضادة للقذائف التسيارية في أوروبا وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي تقوم بإنشائها مجموعة محدودة من الدول خطرا على فعالية الردع الاستراتيجي التي تنفذه بلدان أخرى، مما يقوض الاستقرار العالمي. وإذ يدرك الاتحاد الروسي تماما خطر هذا السيناريو، فإنه يبحث باستمرار على وضع ضمانات تنص على عدم توجيه المنظومات الأوروبية المضادة للقذائف التسيارية ضد قوات الردع الاستراتيجي الروسية، والتي ينبغي أن تكون ضمانات ملزمة قانونا وقائمة على معايير موضوعية.

٢٥ - ومن الضروري اتخاذ إجراءات جماعية مدروسة بإمعان على أساس مبدأ الأمن المتكافئ وغير القابل للتجزئة بالنسبة لجميع الدول دون استثناء من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار. ويمكن أن تؤثر النهج الأخرى على تعزيز الأمن الأوروبي والعالمي على حد سواء. وبصرف النظر عن الأسلحة النووية، وفي إطار الوضع الاستراتيجي في العالم وأهداف

نزع السلاح العام، أصبحت نظم الأسلحة غير النووية المتطورة، الجاري تطويرها، بما في ذلك القذائف الانسيابية الطويلة المدى التي تُطلق من البحر، والنظم الأخرى الطويلة المدى والفائقة الدقة، هامة.

٢٦ - وتحظى مسألة منع تسليح الفضاء بمكانة خاصة في مجموعة التحديات في مجال نزع السلاح. وقد عارض الاتحاد الروسي باستمرار نشر الأسلحة من أي نوع كان في الفضاء، وتعهد بالالتزامات سياسية بألا يبادر بفعل ذلك.

٢٧ - ونشر الأسلحة في الفضاء لا يعني فقط توسيع نطاق المنافسة العسكرية، ولكنه يعني أيضا ازدياد نوعيتها ويمكن أن تترتب عليه عواقب لا يمكن التنبؤ بها فيما يتعلق بكامل عملية تحديد الأسلحة، والاستقرار الاستراتيجي والأمن الدولي عموما. ومن الضروري منع نشر الأسلحة في الفضاء الذي يمثل أحد الشروط الهامة لنزع السلاح النووي.

٢٨ - وينبغي أن نتوصل إلى حل يساعد على تعزيز الأمن والاستقرار الدوليين. وما مشروع المعاهدة الروسية-الصينية بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي إلا وسيلة فعالة وواقعية لتحقيق هذا الهدف.

٢٩ - وعموما، إننا نعتقد أن من المهم التركيز على الحد من التزاعات المحتملة، ومعالجة المشاكل الملحة في مجال تعزيز الأمن والاستقرار الدوليين، وهيئة الظروف المواتية لاتخاذ المزيد من الخطوات نحو نزع السلاح النووي.

إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية

٣٠ - أوقف الاتحاد الروسي إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية منذ أكثر من عقدين من الزمن. ولم ينتج بلدنا اليورانيوم الذي يمكن استخدامه في صنع الأسلحة منذ عام ١٩٨٩. ومنذ عام ١٩٩٧، ووفقا للاتفاق المبرم بين حكومة الاتحاد الروسي وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن التعاون في مجال المفاعلات المنتجة للبلوتونيوم، والمؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، ما فتئنا نعمل على إغلاق ١٣ مفاعلا كانت تنتج اليورانيوم الذي يمكن استخدامه في صنع الأسلحة. وقد أغلق آخر هذه المصانع في عام ٢٠١٠. وإننا نعكف حاليا على تفكيك ٩ مفاعلات. ويجري حاليا الإعداد لتفكيك المفاعلات المتبقية.

٣١ - وفي عام ٢٠١٣، انتهينا من تنفيذ الاتفاق المبرم بين حكومة الاتحاد الروسي وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن التخلص من اليورانيوم العالي التخصيب المستخرج من الأسلحة النووية (اتفاق اليورانيوم العالي التخصيب - اليورانيوم المنخفض

التخصيب المعروف باسم برنامج من الميغاطن إلى الميغواط)، الذي حولنا بموجبه ٥٠٠ طن من اليورانيوم الذي يمكن استخدامه في صنع الرؤوس الحربية ، أي ما يعادل ٢٠ ٠٠٠ رأس نووي.

٣٢ - وفي الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، شارك الاتحاد الروسي بنشاط في عمل فريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٣/٦٧؛ وقد عُيِّن تقرير الفريق لمزيد من النظر. وإننا نخطط علماً بالإسهامات الكبيرة التي قدمها الفريق في التحليل الموضوعي لهذه المسألة التي لم يجر تحليلها إطلاقاً بهذه الطريقة المفصلة والشاملة. وكشفت عمل الفريق عن وجود اختلافات كبيرة في النهج المتبعة فيما يتعلق بمختلف جوانب المعاهدة. ونحن نؤمن بإيماننا راسخاً بأن المفاوضات بشأن أي اتفاق من هذا القبيل ينبغي أن تجري حصراً في إطار برنامج العمل الشامل والمتوازن لمؤتمر نزع السلاح وعلى أساس "ولاية شانون"، الوثيقة CD/1299 الصادرة في عام ١٩٩٥.

ثانياً - التدابير الوطنية المتعلقة بعدم الانتشار

ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية

٣٣ - نعتقد أن العمل الرئيسي من أجل تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية قد أُنجِز على الصعيد المحلي في الدول الأطراف نفسها. وفي الوقت نفسه، يمكننا دائماً أن نحقق نتائج أفضل بصورة جماعية من خلال تبادل المعلومات و "أفضل الممارسات". وتضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور بالغ الأهمية في هذه العملية، بتيسيرها حسن سير عمل نظام عدم الانتشار النووي.

٣٤ - ولقد دأب الاتحاد الروسي على دعم عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومواصلة تعزيز قدراتها، بما في ذلك عن طريق توفير الموارد الكافية من أجل إنجاز عملها، بالنظر إلى الطائفة الواسعة من المهام الموكلة إليها والمتصلة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية.

٣٥ - وجانب عدم الانتشار في عمل الوكالة هو عبارة عن فتح باب منافع الطاقة النووية السلمية أمام الدول غير النووية. ويسير عدم الانتشار النووي جنباً إلى جنب مع حياة التكنولوجيا النووية، كما أنه يضمن أن الدول ستكون قادرة على التقدم قدر الإمكان على طريق تطوير العلوم النووية وإنتاج الطاقة.

٣٦ - ومن العناصر المهمة في ضمان نظام عدم انتشار الأسلحة النووية هو تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقاً للفقرة ١ من المادة الثالثة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الدول الموقعة على المعاهدة، التي لا تملك أسلحة نووية، وذلك من أجل ضمان

تنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدة. وتطبيق هذه الضمانات هو شرط أساسي هام للتعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وأداة لبناء الثقة بين الدول. ويواصل الاتحاد الروسي التعاون بنشاط مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن هذه المسألة.

٣٧ - وفي الاتحاد الروسي، هناك ما يزيد عن ٣٠ مرفقا نوويا من المرافق المصنفة مرافق يمكن أن تُطبق عليها ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك وفقا للاتفاق المبرم في ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٥ بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والوكالة لتطبيق الضمانات في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. وصدق الاتحاد الروسي على البروتوكول الإضافي الملحق بهذا الاتفاق في عام ٢٠٠٧ (القانون الاتحادي رقم 227-FZ المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧).

٣٨ - وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١٠، اختارت الوكالة الدولية للطاقة الذرية المركز الدولي لتخصيب اليورانيوم ليشرع في تطبيق الضمانات. وأجري أول تفتيش كامل قامت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الفترة من ١٣ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، إذ تحقق مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية من المعلومات التي قدمها الاتحاد الروسي بشأن تصميم المرفق، وتحققوا من الكمية الفعلية من المواد النووية الموجودة في المركز وختموا جميع الحاويات للمخزون المادي المضمون من اليورانيوم المنخفض التخصيب. وأجرت الوكالة آخر تفتيش للتحقق من الكمية الفعلية من المواد النووية في يومي ٨ و ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

٣٩ - وما فتئ الاتحاد الروسي يتعاون بنشاط مع الوكالة من أجل تعزيز نظام الضمانات وذلك بتوفير المساعدة المالية والتقنية من خلال تنفيذ البرنامج الوطني العلمي والتقني لدعم الضمانات. ومنذ ما يزيد عن ٣٠ عاما عن وجود الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أُنجز عمل كبير من أجل تعزيز القاعدة التقنية لإدارة الضمانات التابعة لها، وتزويدها بطرائق قياس جديدة، وعينات من المواد والمصادر، فضلا عن تدريب الموظفين.

٤٠ - وعلى وجه الخصوص، يقدم الاتحاد الروسي، في إطار هذا البرنامج، المساعدة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تحليل العينات البيئية، التي تجمعها الوكالة خلال عمليات التفتيش، في المختبرات الروسية؛ ويجري تطوير تكنولوجيات جديدة للكشف عن المواد والأنشطة النووية غير المعلن عنها. ونحن نعلق أهمية كبيرة على تدريب مفتشي الوكالة، الذي يتجاوز نطاق التطبيق التقليدي للطرائق غير المدمرة في مراقبة المواد النووية، بل وكذلك على عمليات التفتيش في منشآت التخصيب النظائري لليورانيوم. وتواصل المؤسسات

المتخصصة الروسية تدريب موظفي الأمانة العامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية والموظفين من الدول الأعضاء في الوكالة على حصر المواد النووية ومراقبتها.

٤١ - وإذ يأخذ الاتحاد الروسي في الاعتبار آفاق تطوير استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ومختلف التطبيقات التي تُستخدم فيها المواد النووية، فإنه يرى أن العمل الذي تقوم به الأمانة العامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل زيادة الجدوى التقنية والكفاءة الاقتصادية عمل هام. وإنما نفترض أن نظام ضمانات الوكالة ينبغي أن يستند إلى آخر الابتكارات التكنولوجية، وأن يكون موثوقا تقنيا، وغير متحيز، وأن يُنفذ على أساس عملية شفافة في نظر جميع الدول الأعضاء فيها. ونرى في هذا الصدد، أن من الضروري قبل كل شيء، تنفيذ نهج ما يسمى بالضمانات المتكاملة فيما يتعلق بالبلدان المنضمة لبروتوكول إضافي ملحق باتفاقات الضمانات الشاملة، والتي أفادت الوكالة بعدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة لديها.

٤٢ - وتشارك روسيا بنشاط في المداولات المتعلقة بإصلاح نظام الضمانات الذي تعكف الأمانة العامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية على وضعه. ونعتقد أنه ينبغي أن تسترشد فقط الأمانة العامة للوكالة، في إطار هذه النهج الجديدة، بالمعايير الموضوعية والسليمة من الناحية التقنية لغرض تقييم الدول، علما بأن قائمة هذه المعايير يجب أن توافق عليها هيئات تقرير السياسات التابعة للوكالة. ونحن نصر على أن الدول ينبغي أن تخضع فقط إلى التدابير والإجراءات الرامية إلى التحقق من الأنشطة النووية التي تنص عليها اتفاقات الضمانات الخاصة بها. ونشدد على أن الأمانة العامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ينبغي أن تعتمد فقط، في استنتاجاتها المتعلقة بتطبيق الضمانات، على دقة المعلومات التي هي مستعدة للدفاع عنها في مناقشة مفتوحة.

٤٣ - ونظرا لأهمية البروتوكول الإضافي في سياق ضمانه أن تكون جميع المواد النووية التي يملكها أي بلد والأنشطة النووية التي يقوم بها ذات طابع سلمي، ترى روسيا أنه يمثل أحد الشروط الإلزامية لنقل التكنولوجيا النووية والمعدات.

٤٤ - وإنما إذ نسلم بأن التوقيع على البروتوكول الإضافي مع الوكالة ينبع حقا من الإرادة الحرة لأي دولة طرف في معاهدة عدم الانتشار، ندعو البلدان التي لم توقع بعد على البروتوكول الإضافي لاتفاقات الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتصدق عليه، إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

الرقابة على الصادرات

٤٥ - تعلق روسيا أهمية كبيرة على تنفيذ الفقرة ٢ من المادة الثالثة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تعرب عن تقديرها لأنشطة مجموعة موردي المواد النووية ولجنة زانغر، اللتين أثبتتا عمليا أنه من الممكن وضع إجراء منسق لمراقبة الصادرات النووية على أساس غير تمييزي. ويستند النظام الوطني الروسي لمراقبة الصادرات للوائح التصدير وقوائم المراقبة والبند المدرجة في القوائم، وذلك وفقا لمبادئ مجموعة موردي المواد النووية ولجنة زانغر.

٤٦ - وتشارك روسيا بفعالية في مجموعة موردي المواد النووية. وإننا ندعو باستمرار إلى مشاركة الدول التي لديها إمكانات صناعية وتصديرية كبيرة والقادرة على الإسهام بشكل ملموس في تحقيق الأهداف، في عمل الفريق. ونفترض أنه ينبغي ألاّ تسفر الجهود الدولية في مجال عدم الانتشار عن فرض قيود غير معقولة على التجارة المشروعة في السلع والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج وعلى التعاون العلمي والتكنولوجي المدني.

٤٧ - ونسعى إلى مواصلة تحسين جميع جوانب أنشطة مجموعة موردي المواد النووية. وهناك ترابط واضح بين عدم الانتشار وأوجه الاستخدام السلمية للطاقة النووية في العالم الحديث. وبالفعل فإن الطاقة النووية تتحول حاليا إلى مورد لكفالة أمن الطاقة الوطني. وفي الوقت الذي نواجه فيه صعوبة استغلال منافع الطاقة النووية السلمية على نحو كامل، فإن المخاطر المرتبطة بالانتشار المحتمل للتكنولوجيات النووية الحساسة تزايد أيضا بشكل مناسب مع مدى انتشارها.

٤٨ - وقد قام الاتحاد الروسي بوضع واعتماد معايير صارمة ولكنها موضوعية، ضمنها في تشريعاته الوطنية، لتنظيم عملية نقل أكثر المعدات والتكنولوجيات النووية حساسية، مثل المعدات والتكنولوجيات اللازمة لتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة الوقود النووي المستهلك كيميائيا، إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. والمعيار الأكثر أهمية هو أن الدولة المستوردة يجب أن تكون طرفا في معاهدة عدم الانتشار. أما بالنسبة لتكنولوجيا تخصيب اليورانيوم، فإنه لا يتم نقلها إلا عند الاقتضاء ودون الكشف عن العناصر الأساسية التي يمكن تحويلها لإنتاج مواد يمكن استخدامها في صنع الأسلحة. وإننا نعمل من أجل أن تصبح هذه المعايير مقبولة لدى جميع الأطراف في مجموعة موردي المواد النووية.

الأمّن النووي

٤٩ - تعلق روسيا أهمية كبيرة على صون الأمّن النووي على أعلى المستويات في جميع أنحاء العالم. وهي تسترشد بالمبدأ الأساسي الذي ينص على أن المسؤولية عن إنشاء وصيانة نظام الأمّن النووي في إقليم أي دولة تقع كلية على كاهل تلك الدولة.

٥٠ - وروسيا طرف في جميع الصكوك القانونية الدولية الرئيسية المتعلقة بالأمّن النووي، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والتعديلات المدخلة عليها في عام ٢٠٠٥. ونعتقد أن بدء نفاذ التعديل سيدعم كثيرا تعزيز نظام الأمّن النووي الدولي. ويمثل تحقيق عالمية هذه الصكوك القانونية جزءا لا يتجزأ من تعزيز الأمّن النووي في العالم بأسره. وندعو جميع الدول إلى الانضمام إليها.

٥١ - ويوفر الاتحاد الروسي التدابير الأمنية الضرورية لجميع المواد النووية ومواقع تخزينها والمرافق ذات الصلة في الأراضي الروسية، فضلا عن نقل المواد النووية والمواد المشعة، بما في ذلك الحماية المادية، وذلك امتثالا للصكوك القانونية والتنظيمية، وفي ضوء توصيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٥٢ - ونعتقد أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تزال تقوم بدور قيادي في إقامة التعاون بين الدول وتبادل الخبرات في مجال الأمّن النووي.

٥٣ - ونرى أن مؤتمر الوكالة الدولي المعني بالأمّن النووي الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠١٣ أتاح فرصة للنظر في مجموعة كاملة من المسائل المتعلقة بالأمّن النووي، وحالته الراهنة، وأساليب تحسينه في جميع أنحاء العالم.

٥٤ - وإننا ندعم المساعدة التي تقدمها الوكالة إلى الدول الأعضاء من أجل تعزيز نظم الأمّن النووي فيها ونحيط علما بذلك. وفي هذا الصدد، ترحب روسيا عموما بخطة الأمّن النووي التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. والهدف من هذه الخطة هو تعزيز الدور التنسيقي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في السهر على الأمّن النووي، والاستفادة على نطاق واسع من تكنولوجيات المعلومات والتطورات الحديثة، وتقديم المساعدة اللازمة إلى البلدان بناء على طلبها.

٥٥ - وإننا ندعم جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية الرامية إلى وضع مبادئ توجيهية في مجال الأمّن النووي. ويشارك الخبراء الروس بنشاط في هذا العمل. ونحيط علما بمبدأ توافق الآراء الذي يشكل أساس توصيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الأمّن النووي.

٥٦ - وما برحت روسيا تقدم تبرعات إلى صندوق الأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ عام ٢٠١٠.

٥٧ - وتقدم روسيا المساعدة للبلدان التي شرعت في التوجه نحو استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية من أجل تحسين مستواها الأمني النووي. ومنذ عام ١٩٩٨، قمنا بتدريب المتخصصين في الأمن النووي، وما زلنا نعقد دورات تعليمية وحلقات دراسية بشأن الحماية المادية في المعهد العالمي للسلامة والأمن النووي التابع للجامعة الوطنية للبحوث النووية في أوبنينسك وفي جامعة تومسك المتعددة التخصصات. وقد تم بالفعل تدريب أكثر من ٥٠٠ متخصص أجنبي في مجال الحماية المادية للمواد النووية.

٥٨ - وما فتئت روسيا تعمل من أجل تحسين ثقافة الأمن النووي. ووضعت في عام ٢٠١٢ توصيات منهجية من أجل تنظيم وتنفيذ الأعمال المتصلة بثقافة الأمن النووي.

٥٩ - ونظمت حلقات دراسية بشأن ثقافة الأمن النووي بالاشتراك مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أوبنينسك، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، خُصصت في المقام الأول للمتخصصين من البلدان التي شرعت في استخدام الطاقة النووية والبلدان المستخدمة للمفاعلات النووية المصنوعة في روسيا، أو التي هي بصدد تشييدها أو تخطط لتشييدها.

٦٠ - ويدعم الاتحاد الروسي برنامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل إنشاء وصيانة قاعدة بيانات عن الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمواد المشعة. ونشارك بنشاط في اجتماعات الفريق العامل الرامية إلى تحديث وظائف قاعدة البيانات وفي تبادل المعلومات، كما نقوم بتوفير المعلومات ذات الصلة بصورة منتظمة. وتشرف روسيا على سير نظام يتعلق بالبحث الجنائي والفحوص الأخرى اللازمة للتعرف على المواد النووية والمواد المشعة، والنفايات المشعة التي يتم الحصول عليها من الاتجار غير المشروع.

٦١ - وإذ تدرك روسيا الخطر الذي يمكن أن ينشأ عن عدم خضوع المصادر المشعة للمراقبة، فإنها بصدد اتخاذ تدابير من أجل تحسين نظم حصر تلك المصادر ومراقبتها وتوفير الحماية المادية لها. وتتقيد روسيا بصرامة بتوصيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الواردة في مدونة قواعد السلوك المتعلقة بأمان المصادر المشعة وأمنها وفي التوجيهات المتعلقة باستيراد وتصدير المصادر المشعة.

٦٢ - ويجري باستمرار تحسين القوانين واللوائح المتعلقة بمحصر المصادر المشعة والمواد المشعة، ومراقبتها وحمايتها المادية في ضوء كل من الخبرة الوطنية في هذا المجال وخبرة الدول

الأجنبية والمنظمات الدولية، بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولذلك، تم في عام ٢٠١٢، اعتماد صيغة جديدة للمعايير والقواعد الاتحادية، هي "القواعد الأساسية لحصر ومراقبة المواد المشعة والنفايات المشعة لدى المنظمات". وتحدد هذه المعايير والقواعد الشروط المتعلقة بحصر هذه المواد ومراقبتها، وذلك بهدف تحديد فئات المخاطر المحتملة من المصادر المشعة؛ وفي عام ٢٠١٤، تم اعتماد صيغة جديدة من المعايير والقواعد الاتحادية، هي "القواعد المتعلقة بالحماية المادية للمواد المشعة والمصادر المشعة ومرافق التخزين".

٦٣ - وتقوم روسيا حاليا بصيانة سجل المصادر المشعة وتحسينه.

٦٤ - وفي سياق التهديد الإرهابي المستمر، نرى أن من المهم الحفاظ على اليقظة وتحسين مستوى أمن المعلومات المتعلقة بنظام الحماية المادية للمواد النووية والمرافق ذات الصلة، وكذلك تحسين درجة حماية نظم التحكم الآلي التي تؤثر في الأمن في المرافق المستخدمة للطاقة النووية. ونحن مقتنعون بأن الشفافية التي لا داعي لها في هذا المجال يمكن أن تنشأ عنها عواقب خطيرة.

٦٥ - وتدعم روسيا الجهود الدولية الرامية إلى توفير تدابير حماية المعلومات الحساسة، بما في ذلك تدابير الأمن الحاسوبي في المنشآت النووية. وعلى وجه التحديد، ينظم الاتحاد الروسي سنويا دورات تدريبية وحلقات دراسية منهجية بشأن "القضايا المتعلقة بحماية المعلومات في نظم الحماية المادية الآلية".

٦٦ - وبناء على مبادرة من الاتحاد الروسي، عقد الفريق العامل التقني الدولي للتحريات الجنائية النووية جلسته الثامنة عشرة في سان-بطرسبرغ في عام ٢٠١٣، شارك فيها أخصائيون من المختبرات، والمعاهد ومراكز العلوم الوطنية، من بلدان من أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا، وأستراليا. وكان هذا الحدث الأكثر أهمية منذ إنشاء هذا الفريق.

٦٧ - وبتزامن مع رصد الاتجار غير المشروع بالمواد الإشعاعية على حدود الدولة، نعكف على تصميم صورة النظام الوطني لمنع الاتجار غير المشروع بالمواد الإشعاعية في إقليم الاتحاد الروسي. ويجري تنفيذ النظام تقنيا في مناطق مورمانسك، كالينينغراد، وسفيردلوفسك.

٦٨ - وإلى جانب تحسين نظم الأمن النووي، أنشأ الاتحاد الروسي نظاما وطنيا حديثا لحصر ومراقبة المواد النووية. ويتيح هذا النظام امكانية كفاءة المراقبة الفعالة للكيميائيات المتاحة من المواد النووية في الأماكن التي تُخزّن أو تُستخدم فيها، وكذلك في أثناء نقل تلك المواد. ويجري باستمرار تحسين القواعد التي تحكم النظام الوطني لحصر المواد النووية ومراقبتها.

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

٦٩ - ما فتئت روسيا تنفذ دوما أحكام قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ الرامي إلى مكافحة "الأسواق السوداء" للاتجار بأسلحة الدمار الشامل ومنع وقوع هذه الأسلحة والمواد ذات الصلة بصنعها، وتكنولوجيات ووسائل إيصالها في أيدي كيانات غير حكومية، ولا سيما المنظمات الإرهابية. ونشارك بنشاط في أعمال لجنة مجلس الأمن المنشأة من أجل التنفيذ الفعال لأحكام قرار مجلس الأمن ١٥٤٠.

المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي

٧٠ - في عام ٢٠٠٦، أطلقت روسيا والولايات المتحدة المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي التي أصبحت اليوم أداة فعالة للتعاون وتبادل أفضل الممارسات في مجال مكافحة الإرهاب النووي وتعزيز الأمن النووي في العالم.

٧١ - وتوفر المبادرة التي تضم حاليا ٨٦ دولة شريكة وأربعة مراقبين دوليين (الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومكتب المخدرات والجريمة، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول)) منتدى تمثيلا، يضم الدول ذات الآراء المتقاربة، يسهم في بناء تفاهم مشترك للمشاكل الناشئة عن خطر الإرهاب النووي، والبحث عن الطرق المثلى لتسويتها.

٧٢ - وتهدف المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي إلى الإسهام في النهوض بالتعاون الدولي على أساس الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والتعديل المدخل عليها في عام ٢٠٠٥، وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠، فضلا عن عدد من الصكوك القانونية الدولية الأخرى الرامية إلى منع وقوع المواد النووية في أيدي الإرهابيين، وتنفيذ تلك الاتفاقيات والصكوك. وتهدف المبادرة العالمية عمليا إلى حشد أكبر عدد ممكن من البلدان للوفاء بالالتزامات الناشئة عن الوثائق القانونية الدولية المذكورة أعلاه، وكفالة التعاون الدولي بشأن هذه المسألة.

٧٣ - ونتوقع أن النشاط في إطار المبادرة العالمية سيزداد. ومن الضروري التركيز على دراسة التحديات المذكورة في المبادئ الأساسية للمبادرة دراسة تفصيلية. وفي الوقت نفسه، نعتقد أنه ينبغي التأكيد على الأنشطة العملية - تنظيم دورات تعليمية وحلقات دراسية، وعمليات ميدانية، بما في ذلك دورات وحلقات مشتركة، بمشاركة الأفرقة العاملة الثلاثة التابعة للمبادرة (الاستجابة والتخفيف من حدة المخاطر النووية، والتحريرات الجنائية النووية، والكشف عن المواد النووية) بينما ينبغي أن يظل إعداد الوثائق عملا جانبيا.

٧٤ - ونظمت روسيا، الرئيس المشارك للمبادرة العالمية إلى جانب الولايات المتحدة منذ إنطلاقها، عددا من الأنشطة في إطار المبادرة العالمية ومن بينها البيان العملي الدولي "Strazh-2012" الذي نُظم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ في مدينة موسكو وفي بلدة دميتروف في منطقة موسكو. وكان الهدف من هذه العملية هو تبادل أفضل الممارسات بشأن قمع الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمصادر المشعة. وشارك في هذا النشاط وفود من ٤٨ دولة ومراقبون من المفوضية الأوروبية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، ومكتب المخدرات والجريمة، فضلا عن ١٩٨ خبيرا روسيا. وتضمنت العملية بيانا لآخر التطورات التكنولوجية التي حققتها وزارة الدفاع الروسية والمؤسسة الحكومية "روزاتوم" في مجال الكشف عن المواد النووية والمواد المشعة في حركة المرور، والتكنولوجيات والمعدات ذات الصلة إلى جانب العمل الذي تقوم به المفاخر التابعة لدائرة الأمن الاتحادية في روسيا والأفرقة التقنية المعنية بحالات الطوارئ والتابعة لمؤسسة الحكومية "روزاتوم" المعنية بالتصدي لمخاطر الإرهاب النووي والحد من آثارها.

إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية

٧٥ - إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية هي إحدى الأدوات الهامة لتعزيز نظام عدم الانتشار النووي ككل ونظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على وجه الخصوص. وبإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وبالتالي تنفيذ المادة السابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تساهم الدول بالفعل في تعزيز الاستقرار والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي وتعزيز الثقة المتبادلة. وتؤيد روسيا باستمرار هذه العملية وتتعاون مع الدول في جهودها الرامية إلى إنشاء مثل هذه المناطق الخالية من الأسلحة النووية وإضفاء الطابع الرسمي عليها.

٧٦ - ونرحب بالجهود التي تبذلها بلدان آسيا الوسطى والدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، التي مهدت السبيل إلى التوقيع على البروتوكول الملحق بالمعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وأصبحت هذه الجهود تمثل مساهمة عملية حقيقية في تعزيز نظام عدم الانتشار النووي وبناء عالم خال من الأسلحة النووية.

٧٧ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، اعتمد المجلسان التابعان للجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي القانون المتعلق بالبروتوكول المذكور أعلاه، ووقعه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

٧٨ - وإننا نعرب عن ارتياحنا لأننا شرعنا بنجاح في المرحلة النهائية من العمل المتعلق بإضفاء الطابع الرسمي على المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. وقد

قامت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بدروها وبذلت ما في وسعها من جهد من أجل كفالة التعجيل بتوقيع البروتوكول الملحق بالمعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. ونتوقع أن تتخذ بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا موقفا بشأن تحفظات وبيانات الدول الخمس الأطراف في البروتوكول في وقت وجيز، وسوف تتمكن من إكمال إجراءات التوقيع.

٧٩ - ووفقا لخطة العمل لعام ٢٠١٠، فمن بين القضايا الرئيسية في دورة الاستعراض الحالية الشروع في إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

٨٠ - وإنما نأخذ بكل جدية تعليمات الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الداعية إلى عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وننوي كذلك بذل المزيد من الجهود القوية لتنظيم هذا الحدث في أقرب وقت ممكن. ونعتقد أن من المهم مواصلة الحوار بمشاركة بلدان المنطقة من أجل التذكير بعقد المؤتمر. بيد أنه تجدر الإشارة أنه شرع في السنوات الخمس الماضية في تنفيذ عملية لم يسبق لها مثيل في هذا المجال، إذ جلس جميع الأطراف المعنيين، بمن فيهم العرب والإسرائيليون، إلى نفس طاولة المفاوضات.

إيجاد حل للتحديات الإقليمية أمام نظام عدم الانتشار النووي

٨١ - تقوم روسيا بدور فاعل في الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حلول للتحديات الإقليمية أمام نظام عدم الانتشار النووي، لا سيما في إطار المفاوضات بين مجموعة الخمسة زائداً واحد (الاتحاد الروسي، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا العظمى، وفرنسا، وألمانيا بوساطة الاتحاد الأوروبي) وإيران بشأن تسوية الحالة المتعلقة ببرنامج إيران النووي، وكذلك في المحادثات السداسية بشأن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

٨٢ - ونحن ندافع باستمرار عن الفكرة القائلة أن التحديات الإقليمية في مجال عدم الانتشار يمكن بل ويجب معالجتها بالوسائل السياسية والدبلوماسية فقط وعلى أساس معاهدة عدم الانتشار وعدم انتهاك أحكامها، وبالامتثال الصارم لقواعد القانون الدولي، ومع مراعاة الشواغل الأمنية والتنمية المشروعة لجميع الدول.

٨٣ - ويؤكد التقدم الجدير بالإعجاب الذي تحقق حتى الآن في المفاوضات بشأن برنامج إيران النووي، صحة هذا النهج. وفي الواقع، فقد تم تنفيذ الحلول المفاهيمية التي اقترحتها روسيا، من قبيل مبادئ نهج الخطوة خطوة والمعاملة بالمثل، والاعتراف بحق إيران في

الاستخدام السلمي للطاقة النووية، بما في ذلك تخصيب اليورانيوم تحت رقابة دولية صارمة وفعالة. وستواصل روسيا بذل ما في وسعها من جهود من أجل التوصل إلى اتفاق شامل بشأن برنامج إيران النووي بحلول ٣٠ حزيران/يونيه. ونعتقد أن أي اتفاق في المستقبل ينبغي أن يستند إلى قواعد القانون الدولي المعترف بها عموماً، والصكوك الدولية وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، دون إحداث سوابق سلبية.

٨٤ - ونتوقع أن الجهات المعنية ستتوخى نهجاً مماثلاً فيما يتعلق بالمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية التي تتطلب أيضاً إيجاد حل مبكر يخدم السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

ثالثاً - التدابير الوطنية المتعلقة بأوجه استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

٨٥ - ما فتئت روسيا تدعو إلى إتاحة فرص للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للاستفادة على نطاق أوسع من منافع الطاقة النووية السلمية، وإلى تطوير التعاون الدولي في هذا المجال، فضلاً عن تحقيق التوازن الضروري بين الاستخدام السلمي للطاقة النووية وتعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية عموماً ونظام ضمانات الوكالة بوجه خاص. ووفقاً للإجراء ٤٧ من خطة عمل عام ٢٠١٠، فإن روسيا "تحتزم خيارات كل بلد وقراراته في ميدان الاستخدام السلمي للطاقة النووية".

تنمية الطاقة النووية المدنية في جميع أنحاء العالم

٨٦ - تشير التوقعات الحديثة للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى زيادة مطردة في استخدام الطاقة النووية في جميع أنحاء العالم. وهذا يعني أن المجتمع الدولي بصدد التغلب على الصدمة النفسية الناجمة عن الحادث الذي وقع في محطة فوكوشيما دايشي النووية. وفي أعقاب هذا الحادث، استفاد العالم دروساً هامة واستخلص استنتاجات، وأتخذت تدابير أمنية إضافية لجعل الطاقة النووية مصدراً موثوقاً من مصادر الطاقة غير الضارة بالبيئة.

٨٧ - وأصبح المؤتمر الوزاري الدولي للوكالة الدولية للطاقة الذرية "القدرة النووية في القرن الحادي والعشرين"، المعقود في سان بطرسبورغ في حزيران/يونيه ٢٠١٣، تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبالتعاون مع وكالة الطاقة النووية، وكذلك منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، منتدى تمثيلاً وتناول مجموعة كاملة من القضايا بما في ذلك موارد الطاقة والبيئة، والمساهمة في التنمية المستدامة، والجهود الرامية إلى تحسين الأمان النووي، وتطوير الهياكل الأساسية، وتعزيز الابتكارات في مجال الطاقة النووية.

٨٨ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بلغ عدد وحدات الطاقة النووية العاملة في العالم ٤٣٨ وحدة، بلغت طاقتها الإنتاجية الإجمالية ٣٧٥,٩ جيغا واط. وهناك حاليا ٧٠ وحدة قيد الإنشاء.

الاستراتيجية الروسية

٨٩ - احتفلت روسيا في عام ٢٠١٤ بذكرى مرور ستين عاما عن إنطلاق العمل في أول محطة للطاقة النووية في العالم في أوبينسك. وكان ذلك إيذانا ببدء عصر الاستخدام السلمي للطاقة النووية كمصدر جديد لتلبية الاحتياجات من الطاقة. واليوم، صار "أسطول" روسيا النووي يتكون من ٣٣ وحدة لإنتاج الطاقة النووية، تبلغ قدرتها الإجمالية ٢.٢ جيغا واط. ويجري حاليا إنشاء تسع وحدات لإنتاج الطاقة النووية تبلغ قدرتها الإنتاجية ١٠ جيغا واط ومحطة واحدة عائمة لإنتاج الطاقة الحرارية "أكاديميك لومونوسوف" تبلغ قدرتها ٨٠ ميغاواط. وهناك محطات عاملة تزود بالوقود النووي ليس فقط محطات الطاقة النووية الروسية، ولكنها تزود أيضا محطات نووية في العديد من بلدان العالم.

٩٠ - وإلى جانب أعمال تشييد محطات الطاقة النووية ذات المفاعلات الحرارية، الجارية على نطاق واسع، تعمل روسيا على إنشاء جيل جديد من تكنولوجيات دورة الوقود النووي المغلقة، ومفاعلات نيوترونية سريعة من الجيل الرابع.

٩١ - وروسيا هي البلد الوحيد في العالم الذي يعمل فيه مفاعل نيوتروني سريع تبلغ طاقته ٦٠٠ ميغاواط بنجاح منذ عدة سنوات؛ وقد أُنجز بناء مفاعل نموذجي تبلغ طاقته ٨٠٠ ميغاواط (BN-800). ويجري حاليا بدء التشغيل المادي للمفاعل. وهناك مفاعل نيوتروني سريع تجريبي قائم على التكنولوجيا الروسية يعمل حاليا في الصين. وستربط روسيا في الأجل الطويل تطوير الطاقة النووية بهذا النوع من المفاعلات وبالمفاعل ذي دورة الوقود النووي المغلقة.

٩٢ - وتقوم روسيا حاليا بتنفيذ مشروع في معهد البحوث المتعلقة بالمفاعلات الذرية في ديميتروفغراد لبناء مفاعل بحوث جديد سريع متعددة الأغراض ليحل محل مفاعل البحوث النووي السريع المبرد بالصوديوم BOR-60 العامل هناك. ونخطط حاليا لإنشاء مركز بحوث دولي في موقع مفاعل البحوث السريع المتعددة الأغراض.

التعاون الثنائي والمشاريع

٩٣ - لاحظت الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في منتدى سان بيترسبورغ الاقتصادي الدولي، المعقود في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤، قائلاً "إننا لا نصنع معدات الطاقة النووية ونتاجر بها فقط، بل إننا ننشئ صناعة مستقلة، هي في الوقت نفسه علم وتدريب للموظفين. وإننا نعتزم في هذا الصدد، مواصلة تطوير الطاقة النووية كعلم. كما أننا نشارك في المشاريع الدولية. ونعترز أيضاً ببناء أحدث محطات الطاقة النووية وأكثرها حماية من الناحية الأمنية".

٩٤ - واليوم، يجري تشييد أول وحدة في محطة بيلاروسيا للطاقة النووية وثالث وحدة في محطة تايوان للطاقة النووية في الصين، وقد تم توقيع عقد لتشييد محطة هانغكيكفي-١ للطاقة النووية. وقد تم إعداد الوثائق التقنية، وفقاً للإجراءات المتعلقة بالحصول على التراخيص والأذون اللازمة لبناء محطة الطاقة النووية آكويو، وقُدمت إلى هيئات الإشراف والهيئات الحكومية التركية.

٩٥ - وفي آذار/مارس ٢٠١٤، وقّعت روسيا وهنغاريا اتفاقات حكومية دولية بشأن التعاون في مشروع توسيع وتحسين أداء محطة الطاقة النووية في باكس، هنغاريا، وكذلك بشأن وضع ميزانية المشروع. وفازت التكنولوجيا الروسية بالمناقصة المتعلقة بتشييد أول محطة لإنتاج الطاقة النووية في الأردن.

٩٦ - وتعلق روسيا أهمية كبيرة على تطوير التعاون مع بلدان رابطة الدول المستقلة في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية، ولا سيما مع كازاخستان وأوكرانيا وبييلاروس. وسيهيئ هذا التعاون الأساس الضروري لتنفيذ المشاريع الثنائية المحددة.

٩٧ - وتقدم روسيا المساعدة للبلدان الجديدة في مجال الطاقة النووية لبناء جميع الهياكل الأساسية اللازمة لتنفيذ برامجها الوطنية لإنتاج الطاقة النووية بنجاح وأمان - الإطار التنظيمي، والوقود النووي المستهلك، ونظم إدارة النفايات المشعة، وتدريب الموظفين المهرة في البلدان التي تستخدم التكنولوجيا الروسية في بناء محطات الطاقة النووية.

٩٨ - ومن العقبات المعروفة التي تعترض البلدان في استخدام الطاقة النووية على نطاق واسع مسألة الوقود المستهلك وإدارة المواد المشعة. وهذه المسألة ليست فقط مسألة تكنولوجية معقدة، ولكنها أيضاً جانب رئيسي في سياق موقف السكان من برنامج الطاقة النووية.

٩٩ - ويعلق الاتحاد الروسي أهمية خاصة على إيجاد حل لمسألة الوقود المستهلك وإدارة النفايات المشعة. وصدّقت روسيا على الاتفاقية المشتركة المتعلقة بأمان إدارة الوقود المستهلك

وأمان إدارة النفايات المشعة. وفي تموز/يوليه ٢٠١١، اعتمد الاتحاد الروسي القانون الاتحادي رقم 190-FZ بشأن إدارة للنفايات المشعة والتعديل المدخل على "بعض مواد القانون" في الاتحاد الروسي. ومنذ عام ٢٠٠٧ والاتحاد الروسي ينفذ البرنامج الاتحادي المحدد الأهداف بشأن السلامة النووية والإشعاعية منذ عام ٢٠٠٨، وهو يغطي الفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٥.

١٠٠ - ومنذ سنوات عديدة، لاحظ كبار الخبراء بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن هذه المشكلة لا يمكن حلها إلا عن طريق التعاون بين الدول والتعاون الإقليمي والعالمي في مجال المرحلة الختامية لدورة الوقود النووي. وعلى وجه الخصوص، يتطلب حل هذه المشكلة أن يوفر البلد المورد محطات الطاقة النووية مجموعة الخدمات الشاملة. وهذا يعني أساساً أن البلد المورد لا يوفر فقط محطات الطاقة النووية والوقود النووي اللازم لها، ولكنه يتولى أيضاً إزالة الوقود النووي المستهلك لمواصلة معالجته. وتطبق روسيا هذا النهج بالتعاون مع بعض البلدان.

١٠١ - ولا يزال بلدنا يمارس إعادة الوقود المستهلك من مفاعلات البحوث ذات التصميم الروسي. وتتم عملية إعادة وقود اليورانيوم العالي التخصيب من مفاعلات البحوث في بلدان ثالثة بالتعاون مع الولايات المتحدة وبمشاركة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٠٢ - ومنذ إطلاق البرنامج، تم نقل ٨٠٠ كيلوغرام من الوقود الطازج و ١٣٤٦ كيلوغراماً (تشير البيانات فيما يلي إلى اليورانيوم) من وقود اليورانيوم العالي التخصيب المشع (أي، ٢١٤٦ كيلوغراماً من الوقود النووي، وهي كمية تكفي لإنتاج نحو ٨٥ سلاحاً نووياً) من ١٤ بلداً.

١٠٣ - وحتى الآن، أزيلت روسيا تماماً وقود اليورانيوم العالي التخصيب من أربعة بلدان هي بلغاريا، ورومانيا، ولاتفيا، وليبيا. وأزيلت أيضاً وقود اليورانيوم العالي التخصيب الطازج من بلغاريا، ولاتفيا، ورومانيا؛ وأزيلت وقود اليورانيوم العالي التخصيب المستهلك من بلغاريا، ورومانيا، ولاتفيا، وليبيا. وأزيلت جزئياً وقود اليورانيوم العالي التخصيب من تسعة بلدان. وأزيلت جزئياً وقود اليورانيوم العالي التخصيب الطازج من فييت نام، وألمانيا، وأوزبكستان، وبولندا، وصربيا، والجمهورية التشيكية، وليبيا، وهنغاريا. وأزيلت جزئياً وقود اليورانيوم العالي التخصيب المستهلك من الجمهورية التشيكية، وأوزبكستان، وهنغاريا، وكازاخستان، وبولندا.

١٠٤ - وتشارك أيضا روسيا في الجهود الدولية الرامية إلى التقليل من استخدام اليورانيوم عالي التخصيب في الوقود النووي المعد لمفاعلات البحوث، وهو إجراء ممكن تقنيا ويمكن تريره اقتصاديا.

١٠٥ - وقد قامت روسيا بالتقييم التقني والاقتصادي لامكانية تحويل ست مفاعلات النووية في مركز "معهد كورتشاتوف" القومي للبحوث، ومعهد موسكو للفيزياء الهندسية، ومعهد البحوث المتعلقة بالمفاعلات الذرية، وجامعة تومسك المتعددة التخصصات، من العمل باليورانيوم العالي التخصيب إلى اليورانيوم المنخفض التخصيب، وأكدت أنه يمكن فعل ذلك. وفي الوقت الراهن، تتركز الجهود على انتاج واعتماد وقود جديد هو وقود اليورانيوم المنخفض التخصيب العالي الكثافة، الضروري لتحويل مفاعلات IRTMEPhi IRT في تومسك، والمفاعل IR8 في مركز "معهد كورتشاتوف" القومي للبحوث. وسوف يُتخذ قرار التحويل الفعلي بعد إجراء تقييم إضافي للآثار الاقتصادية التي يمكن أن تنشأ عن ذلك. ومن المقرر تنفيذ الأنشطة المتعلقة بتحويل المفاعل ARGUS في مركز "معهد كورتشاتوف" القومي للبحوث في عام ٢٠١٥.

١٠٦ - وتتطلب زيادة تطوير الطاقة النووية، واستخدامها على نطاق واسع لأغراض التنمية الاقتصادية أن تبذل البلدان المعنية جهودا مشتركة من أجل تنفيذ نهج شامل لمعالجة المهام المعقدة المرتبطة بمواصلة التطوير. وفضلا عن أن روسيا هي صاحبة المبادرة، فإنها تطل البلد الراعي الرئيسي للمشروع الدولي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن المفاعلات النووية الابتكارية ودورات الوقود النووي.

١٠٧ - وأصبح هذا المشروع آلية مكتملة الأركان ومركزا متطورا لإجراء التحاليل الشاملة لنظم الطاقة النووية، المقترحة والمقررة، ويقوم بدراسة مجموعة من العوامل تشمل الهياكل الأساسية، والأمن، والتقليل إلى أدنى حد ممكن من النفايات المشعة وحماية البيئة. وبفضل هذا البرنامج الفكري تحسن فهم الدول الأعضاء للابتكارات التكنولوجية والسمات المؤسسية التي تيسر الانتقال إلى نظم الطاقة النووية المستدامة. وبلغ عدد البلدان المشاركة في المشروع الدولي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن المفاعلات النووية الابتكارية ٤٠ بلدا. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، حوّل المشروع إلى قسم كامل ضمن إدارة الطاقة النووية في الأمانة العامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٠٨ - وإننا نؤيد تماما الحاجة إلى إجراء دراسة، ضمن إطار المشروع، عن "النهج التعاونية إزاء المرحلة الختامية من دورة الوقود النووي: الحوافز والعوائق القانونية والمؤسسية والمالية" على النحو المنصوص عليه في قرار الدورة الثامنة والخمسين للمؤتمر العام للوكالة

الدولية للطاقة الذرية. ونحن متأكدون أن عددا كبيرا من الدول الأعضاء سيطلب إجراء هذه الدراسة وأنها ستستقطب كبار الخبراء من الدول الموردة لتكنولوجيات الطاقة النووية والمستخدمة لها، للمشاركة فيها. وروسيا مستعدة من جانبها لدعم مبادرة الوكالة هذه والمشاركة بنشاط في تنفيذها.

١٠٩ - ولا تزال روسيا من بين أولى البلدان العاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تطوير مفهوم ضمان الوقود والنهج المتعددة الأطراف فيما يتعلق بدورة الوقود النووي.

١١٠ - وفي إطار المبادرة التي اتخذها رئيس الاتحاد الروسي منذ عام ٢٠٠٦، فقد تم تنفيذ جميع العناصر المنصوص عليها في اتفاق إنشاء المركز الدولي لتخصيب اليورانيوم بالاشتراك مع جمهورية كازاخستان. وبالإضافة إلى المركز الدولي لتخصيب اليورانيوم، تم إنشاء احتياطي من اليورانيوم المنخفض التخصيب بمبادرة روسية وتحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويبلغ حجمه ١٢٠ طنا من اليورانيوم المنخفض التخصيب، المخصص بنسبة تصل إلى ٥ في المائة بهدف ضمان الإمدادات للدول الأعضاء في الوكالة التي تواجه انقطاعا غير تجاري في الإمداد باليورانيوم المنخفض التخصيب. والاحتياطي جاهز باستمرار. وتحمل روسيا جميع النفقات المرتبطة بتخزين المواد النووية وصيانتها، وضمان سلامتها وأمنها وتطبيق الضمانات.

١١١ - وتدعم روسيا مشروع الوكالة الدولية للطاقة الذرية الرامي إلى إنشاء مصرف لليورانيوم المنخفض التخصيب في كازاخستان، وتشارك في المشروع من خلال ضمان المرور العابر لليورانيوم من المصرف وإليه عبر أراضيها، وأعربت أيضا عن استعدادها لتقديم خدمات المركز الدولي لتخصيب اليورانيوم لتخزين اليورانيوم المنخفض التخصيب لدى المصرف.

١١٢ - ويساعد هذا المشروع على تحقيق أهداف تطوير الاستخدام السلمي للطاقة النووية وتوسيع نطاقه، ويُعزز في الوقت نفسه نظام عدم الانتشار النووي، الذي تمثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عنصرا أساسيا فيه وضامنا.

التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتعاون التقني من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية

١١٣ - إننا نقدر عاليا عمل الأمانة العامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية على حفز التعاون بين الدول في إدارة التعاون التقني وإدارة العلوم والتطبيقات النووية. وروسيا جهة مانحة في صندوق التعاون التقني وتمتنع عن استخدام موارد الصندوق المخصصة للمشاريع الوطنية

لصالح البلدان الأوروبية الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، تنفذ روسيا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية مشاريع إقليمية بهدف تعزيز مهارات أخصائيي الفيزياء الطبية في مجال معالجة الأورام بالأشعة وتدريب الاختصاصيين على إعادة تأهيل أماكن تخزين نفايات اليورانيوم.

١١٤ - ونعتقد أن أهم الأولويات بالنسبة لنا هي البحث العلمي وتطوير تكنولوجيات الإشعاع؛ واستخدام "الذرة السلمية" في الطب، والفضاء، والزراعة، والصناعة، وفي الفروع الرئيسية الأخرى في الاقتصاد الوطني، وفي أجهزة التفتيش الأمني. ويسرنا أن الوكالة تولي اهتماما متزايدا لهذه الاتجاهات كذلك.

١١٥ - وتأكيدا لهذا الكلام، خصصت روسيا في عام ٢٠١٤ مبلغ ٥ ملايين روبل لمشروع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ReNuAL الذي يهدف إلى تحديث مختبرات البحوث التابعة للوكالة في سايرسدورف، النمسا.

الأمن النووي والمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية

١١٦ - ما فتئت روسيا تواصل تعزيز إمكاناتها الوطنية من أجل كفالة استخدام الطاقة النووية بصورة آمنة، كما أنها ما فتئت تكثف، إلى جانب ذلك، تعاملها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا المجال. والاتحاد الروسي طرف في اتفاقية الأمان النووي، واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، والاتفاقية المشتركة بشأن الإدارة الآمنة للوقود المستهلك وبشأن الإدارة الآمنة للنفايات المشعة. ومنذ عام ٢٠٠٥ وروسيا طرف في اتفاقية فيينا لعام ١٩٦٣ المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية.

١١٧ - ويشارك الخبراء الروس مشاركة نشطة وشاملة في تنفيذ خطة عمل الوكالة بشأن الأمان النووي. وقد تم إنجاز سلسلة من المشاريع المشتركة الإضافية بين روسيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية لدعم تنفيذ خطة العمل بشأن الأمان النووي، فضلا عن سلسلة من المبادرات الدولية الطوعية الأخرى التي الهدف منها اختبار مدى أمان التكنولوجيا النووية الروسي والتأكد من ذلك في نهاية المطاف.

١١٨ - وفي عام ٢٠١٤، شاركت روسيا في سلسلة من اجتماعات الأطراف المتعاقدة في الصكوك القانونية الدولية التي تنظم طريقة ضمان السلامة النووية لمختلف أنواع المرافق والأنشطة النووية. ونلاحظ بصفة خاصة أنه في حين أخذ الاجتماع الاستعراضي السادس للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي في الاعتبار الممارسة القائمة منذ سنوات في مجال استعراض الاتفاقية، ولا سيما السنوات الثلاث الماضية، فقد أدخل تحديثات معقولة وهامة على آليات تنفيذ الاتفاقية. ونعرب عن ارتياحنا لنظام تقديم التقارير الدورية الذي أصبح

جزءاً من ممارسة الاجتماعات التي تعقد في إطار اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي منذ عامين وبمشاركتنا والذي يمكننا ليس فقط من فهم مستوى وعي الطرف الآخر بالحالة الراهنة في مجال الاستجابة في حالات الطوارئ في البلد الطرف المقدم للتقرير، بل وكذلك ضمان أن يفهم مقدمو التقارير أنفسهم ما تمّ انجازه وما الذي لا يزال يتعين القيام به.

١١٩ - ونلاحظ مع الارتياح ممارسة الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتمثلة في تنظيم بعثات في مجال الأمان النووي كآلية إضافية وفعالة لتحسين الأمان النووي في جميع أنحاء العالم وفي كل بلد على حدة. وفي نهاية عام ٢٠١٣، استضافت الهيئة الناظمة الروسية "روستشنادزور" (Rostechndzor) بعثة المتابعة التي نظمتها الوكالة بهدف تحليل كيفية تنفيذ التوصيات التي قدمتها البعثة في عام ٢٠٠٩ لغرض استعراض فعالية أنشطة الهيئة الناظمة. وجرى تنسيق الجدول الزمني المتوسط الأجل لاستضافة بعثات الوكالة المعنية بالتشغيل الآمن لمحطات الطاقة النووية الروسية داخل الأمانة العامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ويجري تنفيذه بنجاح.

الإجراءات الأخرى المتخذة من أجل تنفيذ و/أو تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

١٢٠ - في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، أوفت روسيا، بفضل مؤسساتها الأكاديمية ومنظماتها غير الحكومية، بالتزاماتها كاملة بموجب الفقرة ٢٢ من خطة العمل المعتمدة على أساس النتائج التي توصل إليها المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠١٤٠.

١٢١ - وفي أيار/مايو ٢٠١٠، وقعت روسيا-الوحيدة من بين الدول الحائزة للأسلحة النووية- على البيان المشترك بشأن ثقافة نزع السلاح وعدم الانتشار. ويشهد هذا الحدث على النجاح الذي حققته المنظمات الروسية في تطوير التثقيف في مجال عدم الانتشار، فضلاً عن وضع خطط جديدة لدعم مبادرات التدريب في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، والبرامج المتعلقة بدراسة هذه المسائل دراسة متعمقة، والترويج لهذه المسائل، على أساس توفير المعلومات لعامة الجمهور وتثقيفه.

١٢٢ - وإذ نسلم بالمسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتق بلدنا بوصفه الجهة الوديدة للمعاهدة، نرى أن الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار مسألة هامة. ونعتقد أن أي قرارات تُتخذ في هذا الصدد ينبغي ألا تؤدي إلى تنقيح المادة العاشرة، أو إعادة فتح نص المعاهدة أو تقويض أحد المبادئ الأساسية لحق الدولة السيادي في الانسحاب من أي اتفاق دولي. ومع ذلك، فإننا نؤيد ضرورة إجراء تبادل بناء للآراء بشأن تحديد توصيات متفق عليها فيما يتعلق

بالإجراءات المتعلقة بإمكانية الانسحاب من المعاهدة، والآثار التي تترتب على ذلك. ونعتقد أن زيادة إخضاع الدول للمحاسبة عن أي قرار تتخذه بالانسحاب من المعاهدة وفقا للمادة العاشرة يمكن أن يكون وسيلة من وسائل تعزيز المعاهدة.

١٢٣ - ومن أولويات السياسة الخارجية للاتحاد الروسي تعزيز نظام عدم الانتشار النووي. وإننا عاقدون العزم على بذل ما في وسعنا من جهد من أجل إضفاء أكبر قدر ممكن من الفعالية على العملية الحالية لاستعراض معاهدة عدم الانتشار. وأولويتنا الرئيسية هي ضمان الأداء الصحيح لنظام عدم الانتشار النووي، حتى تتمكن من إحراز تقدم نحو هدفنا المشترك، هدف بناء عالم خال من الأسلحة النووية.